2015

REVUE DE PRESSE

Revue n 09

MF
CTRF
03/09/2015

2015/09/01

تسليم شهادة الاكتتاب الضريبي لأصحابها في أسبوع واحد

"سباق مع الزمن لاستقطاب أموال "الشكارة

الجزائر: خالد بودية

تواصل الحكومة سباقها نحو تحصيل 3700 مليار دينار متداولة في السوق خارج مراقبة المؤسسات المالية للدولة، قصد ضخها في "قنوات شرعية" لاستغلالها في تجاوز أزمة البترول. وسعيا لإنجاح العلمية بأي ثمن، ما تزال الحكومة مستمرة في دعوة أصحاب الشكارة لإيداعها بالبنوك، فأقرت، في خطوة جديدة، تسليمهم شهادة الاكتتاب في الضرائب بعد إيداع الأموال في ظرف أسبوع واحد فقط.

شبابيك خاصة وموظفون مخصصون في البنوك لإنجاح العملية
عين الحكومة على 3700 مليار دينار منذ مارس الماضي

كشف رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية، بوعلام جبار، في تصريح لـ"الخبر"، أن "عملية استقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية، وإيداعها في البنوك من طرف أصحابها، تجري في مسارها الصحيح، وسجلنا انطلاقة فعلية للعملية رسميا منذ دخولها حيز الخدمة في 15 أوت الماضي، في بعض البنوك عبر الوطن بمعدل 4 إلى 5 عمليات في اليوم.
وأفاد بوعلام جبار بأن "تنسيقا عاليا يجري بين البنوك وإدارة الضرائب، أثناء عمليات إيداع الأموال ومن ثم تتبعها خطوة إرسال أوراق دفع 7 بالمائة الخاصة بالضريبة الجزافية عن كتلة الأموال المودعة، إلى إدارة الضرائب، والجديد أنه في ظرف أسبوع واحد فقط، يتحصل صاحب المال على شهادة اكتتاب عن إيداع أمواله ودفع ضرائبه، بهدف طمأنة المعنيين بأن أموالهم في الحفظ والصون.

وذكر جبار أن "أصحاب هذه الأموال مرحب بهم في البنوك في أي وقت لإيداع أموالهم، فقد جرى تخصيص شبابيك خاصة وأعوان وموظفين مخصصين لاستقبالهم قصد إنجاح العملية، فالفرصة مواتية في البنوك لجلب هذه الموارد المالية الضخمة وإعادة رسكلتها في الاقتصاد الوطني، ونأمل من هذه الإجراءات أن يتجاوب معها المعنيون بها.

وانطلقت عملية استقطاب أموال أصحاب الشكارة، منتصف شهر أوت الماضي، عبر نشر العديد من الوكالات التابعة للمصارف العمومية إعلانا يتضمن دخول التسهيلات الجبائية حيز العمل، واستفادة الزبائن بصفة فورية من إعفاء في مجال تحمل المستحقات الضريبية التي تقدر بـ7 في المائة، لتحفيز أصحاب الأموال غير المتداولة رسميا على ضخ الأموال النقدية في الحسابات البنكية، ووجهت المصارف المعنية الإعلان إلى الجمهور الكبير فضلا عن الزبائن المتعاملين معهم.

ويعتبر إجراء العفو الجبائي أول التدابير المستحدثة في قانون المالية التكميلي تطبيقا على أرض الواقع، وهو ما يعكس الطبيعة الاستعجالية وحرص الحكومة على استرجاع أموال السوق الموازية، التي قدرها الوزير الأول عبد المالك سلال، في تصريح سابق، بـ3700 مليار دينار، في ظل تواصل الأزمة، بينما تبقى التدابير الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، على

غرار إلغاء المادة 87 مكرر أو القروض الموجهة للاستهلاك، تنتظر صدور النصوص التطبيقية أو وضع الآليات والهيئات المكلفة بتطبيقها.

ولم يحدد إعلان البنوك حجم الكتل النقدية المستفيدة من الإعفاء الجبائي أو الحد الأدنى والأقصى، طبقا لما هو منصوص عليه في قانون المالية التكميلي، ما يدل على أن كل الأموال تستفيد من هذه الامتيازات بصرف النظر عن قيمتها ويبقى . أكبر تحد بالنسبة للحكومة هو كسب ثقة المواطنين وإقناعهم بإيداع أموالهم على مستوى البنوك، في وقت تظل قضية بنك الخليفة عالقة في أذهانهم، وهو ما يفسر ارتفاع حجم "اكتناز" الأموال، إذ تشير الإحصائيات إلى أن نسبة فتح الحسابات البنكية لا تتجاوز 35 في المائة، وهي نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع الدول الجارة على الأقل.

وتراهن الحكومة كثيرا على هذه الأموال لـ"إنعاش" الاقتصاد من صدمة البترول، رغم اتهامها من طرف خبراء بأنها تفتح لتبييض أموالهم وبمساعدة من "الدولة" ذاتها. ومع ذلك دافع الوزير الأول "المجال واسعا أمام أصحاب الأموال "الوسخة عبد المالك سلال، عن استقطاب أموال الشكارة، ونفى أن تكون لتبييضها وإنما لاستغلالها في الاقتصاد الوطني. علما أن سلال قدرها في لقاء بقصر الأمم حول تنظيم التجارة الخارجية، بتاريخ 31 مارس 2015، بـ3700 مليار دينار، يتم تداولها في القنوات غير الرسمية خارج البنوك، عكس تلك المتداولة ضمن الأطر الرسمية والمقدرة بـ2324 مليار دينار فقط.

LIBERTE

05/09/2015

GEL OU SAISIE DE FONDS DANS LE CADRE DE LA LUTTE CONTRE LE TERRORISME

La Banque d'Algérie explicite les mesures

Les banques, établissements financiers et les services financiers d'Algérie Poste ont l'obligation de vérifier systématiquement si leurs clients ne figurent pas sur les listes **de la CTRF.**

Ils doivent vérifier sur la liste récapitulative annexée à l'arrêté du ministre des Finances qui est publiée et communiquée sur le site Web institutionnel de la cellule de traitement du renseignement financier (CTRF), si les personnes, groupes ou entités faisant l'objet de sanctions font partie de leur clientèle. Dans une note relative aux *"lignes directrices relatives aux mesures de gel et/ou de saisie des fonds dans le cadre de la prévention et la lutte contre le terrorisme"*, datant du 2 septembre 2015, la direction générale de l'inspection générale de la Banque d'Algérie précise que *"l'obligation de vérification s'applique aussi bien aux clients existants qu'aux nouveaux clients"*.

La Banque d'Algérie indique que la note a pour objet de compléter la note n°100/2015 du 8 février 2015, portant lignes directrices sur les mesures de vigilance à l'égard de la clientèle, notamment en ce qui concerne la mise en œuvre des résolutions 1267 et 1373 et résolutions subséquentes du Conseil de sécurité des Nations unies, relatives au gel des avoirs des personnes et entités désignées. *"Les transactions avec les personnes et entités désignées sont rigoureusement interdites"*, souligne la Banque d'Algérie. Les banques, les établissements Financiers et les services financiers d'Algérie Poste ont l'obligation de consulter et de vérifier sur le site Web institutionnel de la CTRF si la liste des personnes, groupes ou entités listés font partie de leur clientèle, aussi bien les nouveaux clients que ceux déjà existants, et de mettre en oeuvre sans délai les sanctions financières ciblées à l'encontre des personnes et entités désignées par le comité 1267 du Conseil de sécurité et le comité 1988

(dans le cas de la résolution 1267 (1999) et de ses résolutions subséquentes, et si les ordonnances de gel et/ou de saisie du tribunal d'Alger, prononcées dans le cadre de la résolution 1373 à l'encontre de personnes, groupes ou entités concernent leur clientèle, aussi bien nouvelle que déjà existante. La Banque d'Algérie rappelle que l'article 5 du décret exécutif n°15-113 du 12 mai 2015 prescrit, concernant les clients existants, que dans le cas où la vérification des fichiers des clients s'avérerait positive, les assujettis doivent en faire déclaration immédiatement à la CTRF et en faire notification aux personnes et entités concernées faisant partie de leur clientèle. Si la vérification des fichiers des clients donne un examen négatif, ils doivent le mentionner à la CTRF. Dans le cas contraire, ils doivent

également en informer la CTRF. Pour les nouveaux clients, ou même lors d'une opération ponctuelle avec un nouveau client, il y a lieu de s'assurer que ce dernier ainsi que ses mandataires éventuels et les bénéficiaires effectifs ne sont pas des personnes, groupes et entités dont les noms figurent sur la liste du site Web institutionnel de l'organe spécialisé. Si les noms y figurent, ils doivent s'abstenir d'exécuter l'opération les concernant et en faire déclaration immédiatement à l'organe spécialisé. Aussi les banques, établissements financiers et les services financiers d'Algérie Poste sont dans l'obligation de geler, sans délai et sans notification préalable, les fonds et autres biens des personnes et entités désignées par la liste récapitulative publiée et communiquée sur le site Web institutionnel de la CTRF.

M. R.

النهار الجزائرية

2015/09/07

توقيف 6 أشخاص بعد اعترافات أدلى بها إرهابي موقوف في الطاهير

تفكيك شبكة لدعم الإرهاب وحجز رشاشي سيمينوف و4 بنادق صيد في جيجل

علمت النهار من مصادر مطلعة، أن مصالح الأمن المختصة بجيجل تمكنت من تفكيك شبكة دعم وإسناد للجماعة الإرهابية المسلحة التي تنشط عناصرها عبر السلسلة الجبلية بالجهة الشرقية للولاية، تحت لواء ما يسمى بسرية جبل سدات. وحسب ذات المصادر، فإن الشبكة تتكون من 6 أشخاص تتراوح أعمارهم بين 35 و55 سنة وينحدرون من مناطق مختلفة من الولاية على غرار الطاهير وأولاد عسكر والقنار تشفي وأولاد عربي، كما تم استرجاع كمية معتبرة من الذخيرة والأسلحة التي كانت بحوزة الأشخاص الموقوفين، وهم من الممولين المعروفين بالبلديات المذكورة، تتمثل في رشاشين من نوع سيمينوف و4 بنادق صيد، بالإضافة إلى أغراض أخرى تستعمل في صناعة الخراطيش وتعبئتها.

المعلومات المتوفرة أكدت أن العملية تمت بعد الاستغلال المحكم للمعلومات التي أدلى بها الإرهابي التائب الموقوف، خلال الأسبوع الماضي، المقيم بمدينة قسنطينة في عملية تمت في قلب مدينة الطاهير، أين ضبط بحوزته رشاشان من نوع سيمينوف و3 بنادق صيد، عثر عليها في منزله الكائن بمنطقة أولاد عربي في الميلية، إذ تبين أثناء التحقيق مع الموقوف أنه لا يزال يمارس نشاطه مع بقايا العناصر الإرهابية. إلى ذلك، أورت المصادر ذاتها أن عناصر شبكة البالغ عددهم 6 أفراد خضعوا إلى تحريات موسعة من طرف الجهات القضائية تواصلت إلى غاية ساعات متأخرة من مساء أمس، أين وجهت لهم تهم تتعلق بتشجيع ودعم العناصر الإرهابية وعدم التبليغ وحيازة أسلحة حربية.

أيمن عبد الرحيم

2015/09/07

4 إطارات بالبنك متهمون بالإهمال المؤدي إلى ضياع المال العام

أمر بتوقيف قابض العملة الصعبة ببنك الجزائر الخارجي بتهمة اختلاس 4 ملايير

علمت «النهار» من مصادر قضائية أن محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، ستنظر الشهر الجاري في فضيحة فساد استهدفت بنك الجزائر الخارجي وكالة زيغود يوسف، الذي راح ضحية اختلاس 4 ملايير سنتيم من المال العام عن طريق تقليد وتزوير توقيعات متعامليه التجاريين لمختلف أنواع العملات الصعبة من الأورو والدولار والجنيه الاسترليني، وذلك من أرصدتهم الحسابية منذ عام 2013، ليشتبه في الجريمة تورط قابض العملة الصعبة المتواجد في حالة فرار، إضافة إلى حوالي 4 إطارات على رأسهم رئيس مصلحة بالبنك.

سهيلة ز

برمجة القضية، جاءت مباشرة بعد استكمال قاضي التحقيق لمحكمة سيدي امحمد التحري في الملف، وذلك لكشف ملابسات الجريمة، إذ أشارت المعلومات المتحصل عليها من إجراءات البحث والتقصي، إلى إن إحالة المتهمين على قسم الجنح جاء بعد تكييفها بتهمة اختلاس أموال عمومية والتزوير واستعمال المزور في محررات مصرفية والإهمال المؤدي إلى ضياع المال العام، إثر الثغرة المالية التي اكتشفها بنك الجزائر الخارجي بعد الإرساليات المتعود القيام بها سنويا، والمتعلقة بكشف الحساب السنوي لكل زبون لديه رصيد بالبنك، وحسب ما تناوله التحقيق، فإن تحريك الشكوى وفتح تحقيق في القضية، جاء بعد تقدم أحد الضحايا من الزبائن إلى إدارة البنك للاستفسار

عن سبب النقص الذي اكتشفه في رصيد حسابه بالعملة الصعبة، وعلى هذا الأساس باشرت المفتشية المتواجدة على مستوى البنك تحقيقاتها الداخلية، ليتم تحديد قيمة الثغرة المالية حسب الخبرة العلمية وفقا للعمليات الحسابية المنجزة من طرف القابض وباقي المشتبهين فيهم بحوالي 4 ملايير سنتيم بعد تحويل العملات الصعبة المختلسة إلى الدينار الجزائري، وتجدر الإشارة إلى أن المتهم الرئيسي المتواجد في حالة فرار وهو القابض «ر.ب» اتهم باختلاس الأموال على مراحل منذ عام 2013، بعد إقدامه على تقليد توقيعات المتعاملين التجاريين لسحب مبالغ مالية معتبرة من أرصدتهم بالأورو والدولار والجنيه الاسترليني، في ظل غياب رقابة المسؤولين، الأمر الذي جعل العدالة تتابعهم بتهمة الإهمال المؤدي إلى ضياع المال العام، وموازاة مع هذه الأحداث فقد اختفى القابض عن الأنظار بعد اكتشافه مباشرة التحقيقات الداخلية التي أجريت على مستوى البنك، ليتم الوقوف على الإرساليات السنوية التي فضحت مخططاته في سلب المال العام ليتم سماع 4 شهود في القضية من موظفين بالبنك حول وقائع القضية، إلا أن الوقائع تبقى غامضة إلى غاية تنفيذ الأمر بالقبض على القابض ومثوله أمام قاضي الجنح للإدلاء بأقواله، فيما يخص مختلف التهم المنسوبة إليه.

LIBERTE

09/09/2015

LAKSACI SOMME LES BANQUES DE FAIRE DES RAPPORTS MENSUELS SUR LE COMMERCE EXTÉRIEUR

Les importateurs sous haute surveillance

Les banques, intermédiaires agréés, doivent transmettre mensuellement à la Banque d'Algérie sur supports magnétique et papier, un état récapitulatif des transferts exécutés, ventilés par mode de règlement

Le gouverneur de la Banque d'Algérie, Mohamed Laksaci, est revenu, hier lors de la présentation des tendances financières et monétaires de l'Algérie au premier semestre 2015, sur les mesures prises par le gouvernement et la Banque d'Algérie pour atténuer l'impact du choc externe sur l'économie nationale. *"Face à l'acuité du choc externe, les pouvoirs publics ont pris en 2015 des mesures, comprenant, notamment, le resserrement des exigences en matière de normes et un dispositif légal d'encadrement des importations au moyen de licence d'importation"*, a indiqué M. Laksaci. Parallèlement, la Banque d'Algérie a procédé au renforcement des exigences en matière de détermination de la surface financière de l'importateur pour les besoins de domiciliation bancaire. Elle a également réduit à deux reprises le ratio prudentiel des fonds propres des banques par rapport à leurs engagements au titre du commerce extérieur. En effet depuis, le 1er août dernier *"le niveau des engagements extérieurs par signature des banques et établissements financiers ne doit, à aucun moment, dépasser une fois leurs fonds propres réglementaires tels que définis par la réglementation prudentielle en vigueur"*. Par engagements extérieurs par signature au titre des opérations d'importation, il faut entendre l'ensemble des engagements par signature afférents aux opérations d'importation, déduction faite des dépôts de garantie et provisions constitués en dinars au titre de ces opérations. Les banques, intermédiaires agréés, doivent transmettre mensuellement à la Banque d'Algérie (direction générale des changes), au plus tard le 15 du mois qui suit le mois de référence, sur supports magnétique et papier, un état récapitulatif des transferts exécutés, ventilés par mode de règlement. *"La banque d'Algérie a également intensifié les contrôles des opérations du commerce extérieur directement au niveau des agences bancaires"*, a ajouté M. Laksaci. Par ailleurs, afin d'évaluer leur degré de résistance à la contraction des ressources inhérente au choc externe, la Banque d'Algérie annonce qu'elle effectuera en novembre et décembre 2015 des exercices de stress tests des banques de la place, sur la base des résultats des audits financiers en cours. *"Face aux risques d'emballement du cycle financier, il devient particulièrement important de développer les instruments de surveillance macro prudentielle"*, estime le gouverneur de la Banque d'Algérie. M. Laksaci annonce, aussi, la reprise à partir d'octobre 2015, du refinancement des banques, *"après une longue période d'excès de liquidités sur le marché monétaire"*.

Ainsi, la Banque d'Algérie injectera des refinancements dans l'économie nationale. Cependant, le gouverneur, demande aux banques à ce qu'elles aient, dans leur portefeuille, *"des effets de qualité éligibles au refinancement notamment des effets privés acceptables au réescompte"*. Il précise, en outre, que les liquidités qui en résultent *"ne devraient pas constituer une source additionnelle d'érosion des réserves de change"*. Le gouverneur de la Banque d'Algérie précise que *"l'injection des liquidités, à travers les banques, devrait se porter sur le financement de l'investissement et de la croissance"*. M. Laksaci estime que dans le contexte de choc externe, la contribution potentielle du segment monnaie fiduciaire à *"l'épargne financière à terme est potentiellement importante et doit constituer le socle du nouveau schéma de financement bancaire de la croissance, en situation de reprise du refinancement des banques par la Banque d'Algérie"*. D'autant que, affirme le gouverneur de la Banque d'Algérie, la loi de finances complémentaire 2015 a institué la conformité fiscale volontaire où *"les banques ont un rôle clé à jouer"*.

MEZIANE RABHI

2015/09/09

قال إن إدراج شرط التعاقد مع المصنع جاء لحماية أموال الجزائر.. مدير عام وزارة الصناعة لـ النهار

«وكلاء هرّبوا الأموال بوسطاء.. باسم الاستيراد»

■ «سوفاك» تحصل على 14 اعتماد نوع استيراد و11 في الانتظار قدّمها الأسبوع الماضي
■ سوق السيارات كان في فوضى.. وليس لدينا وكيل مفضّل على آخر

خرجت وزارة الصناعة والمناجم عن صمتها إزاء التجاذبات التي عرفها محيط وكلاء السيارات، بعد صدور دفتر الشروط الجديد جانفي الماضي، والتي كشفت عن الفوضى التي كان يعيشها سوق السيارات من تهريب للعملة الصعبة عن طريق الوسطاء.

بلال كباش

أكد مدير عام وزارة الصناعة والمناجم عمار أقادير، في تصريح خص به «النهار»، أن سوق السيارات في الجزائر كان يعيش في فوضى كبيرة قبل صدور دفتر الشروط الجديد الذي وضع النقاط فوق الحروف، مشيرا إلى أن هذا الدفتر حدّد الأولويات والأهداف التي يحمي من خلالها الاقتصاد الوطني والمستهلك الجزائري، كاشفا عن فضيحة كبيرة كان بعض وكلاء السيارات يرتكبونها تحت مسمى «استيراد السيارات»، مستغلّين الفراغ القانوني الذي كان موجودا في طريقة التعامل بين الوكيل الجزائري ومصنع السيارات، حيث أن هؤلاء الوكلاء المتحايلين كانوا يفوترون عن طريق وسطاء سيارات بأسعار جد مرتفعة، مثلا سيارة بـ10 آلاف يور وتسجل بـ15 ألف يورو»، ويحولون الفارق إلى جيوبهم، مما جعل وزير الصناعة الحالي عبد السلام بوشوارب، يصدر قرارا في دفتر الشروط يبحث فيه الوكلاء على ضرورة التعامل مباشرة مع المصنّع الأصلي، أي التخلي بصفة كلية على الوسطاء الذين يحصلون على الملايير من أموال الدولة الجزائرية بطرق ملتوية، مشيرا إلى أن هذا الدفتر وبالبنود والقوانين التي جاءت فيه وقفت بشكل كبير في وجه تهريب العملة الصعبة إلى الخارج من باب استيراد السيارات، بالإضافة إلى حمايته للمستهلك الجزائري، مشددا على أنه بدءا من 8 فيفري 2016، وهو آخر أجال لتسوية المتعاملين لهذا الشرط لن يكون بإمكان أي وكيل استيراد سيارات عن طريق الوسطاء، وهو ما سينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني. وفيما يخص قضية منع استيراد السيارات الألمانية، قال أقادير إنه لا يوجد أي مشكل من هذا النوع، وإن الوزارة لم ولن تمنع أي مستورد يلتزم بدفتر شروط الدولة الجزائرية من جلب السيارات من أي بلد، مؤكدا في الوقت ذاته أن الوكيل «سوفاك» تحصل خلال الأيام القليلة الماضية على 14 اعتمادا لجلب السيارات النظيرة، في حين تقدم نهاية الأسبوع الماضي بـ11 طلب اعتماد، والتي هي قيد الدراسة، موضحا أن الوزارة لا تفضّل بين وكيل وآخر ولا يوجد أي مستورد أحسن من الآخر، وهو ما تكشفه الأرقام والإحصائيات الرسمية. وأضاف عمار أقادير أن ما استطاعت الدولة أن تقتصده من أموال بالعملة الصعبة والذي قارب 900 مليون دولار خلال الأشهر الأولى من صدور دفتر الشروط، لدليل على المنفعة التي جاء من أجلها، والتي ستوّتي أكلها خلال الأشهر القادمة، من خلال جعل سوق السيارات منظما يحمي الاقتصاد الوطني ويخدم المستهلك الجزائري.

تصوير: بلال بوزمان

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية

2015/09/12

برمجة الملف بعد ثبوت تزوير التوقيعات لسحب الأموال

قابض وإطارات بنكية متورطون في اختلاس "الدوفيز" من أموال الزبائن

ع.إيمان

برمج قاضي التحقيق بمحكمة سيدي أمحمد، ملف الفساد الذي طال بنك الجزائر الخارجي، وكالة زيغود يوسف، للنظر فيه شهر سبتمبر الجاري، والمتابع فيه قابض العملة الصعبة وإطارات بذات البنك، تورطوا في اختلاس أموال الزبائن عبر مراحل من البنك، والاستيلاء على عملات نقدية مختلفة على غرار الأورو، الجنيه الأسترليني، الدولار، حيث تم تسجيل ثغرة مالية بقيمة 4 ملايير سنتيم.

أكد مصدر مطلع لـ"الشروق" أن ملف الفساد ثبت فيه تورط قابض العملة الصعبة، على مستوى بنك الجزائر الخارجي المتواجد في حالة فرار من السلطات الأمنية، هذا الأخير قام بتزوير توقيعات الزبائن للاستيلاء على أموالهم، وذلك منذ تاريخ اكتشاف الوقائع، فضلا عن تواطؤ أربعة إطارات على رأسهم رئيس مصلحة ببنك الجزائر الخارجي، حيث سيتقاسم المتهمون جنح اختلاس أموال عمومية، التزوير واستعمال المزور في محررات مصرفية، الإهمال المؤدي إلى اختلاس المال العام، هذا كما تم استدعاء أربعة شهود لتقديم شهاداتهم حول التجاوزات المرتكبة أثناء اقتراف الفعل المنصوص والمعاقب عليه قانونا.

ويأتي فتح ملف الاختلاس عقب اكتشاف ثغرة مالية قيمتها حوالي 4 ملايير سنتيم، تم كشفها سنة 2013 تبعا للإرساليات السنوية التي قام بها بنك الجزائر الخارجي لفائدة زبائنه والمتعلقة بكشوفات الحساب السنوية المعتاد إرسالها بصفة دورية مرة في السنة، أين تفطن عدد من زبائن البنك إلى وجود نقص بأرصدتهم المالية، حيث توجه الضحايا إلى البنك للاستفسار عن المال الناقص، ليتم على إثرها فتح تحقيقات بعد المراسلات التي قامت بها المفتشية العامة للبنك، التي توصلت إلى وجود الإهمال المؤدي إلى ضياع المال في ظل غياب الرقابة القانونية.

كما حددت الخبرة المنجزة قيمة الثغرة المالية المختلسة عبر عدة مراحل وتحويل الأموال من العملة الصعبة للدينار، ولدى ورود خبر التحقيقات، اختفى قابض العملة الصعبة عن الأنظار.

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية

2015/09/13

تخصّ ورقتي الألف والألفي دينار.. والشرطة والدرك يحذران المواطنين:

عملة مزوّرة "مستوردة" من الصين والهند لإغراق أسواق المواشي

تفكيك 60 شبكة مختصة في تزوير النقود وتوقيف 85 متورطا

نوارة باشوش

حذرت قيادتا الدرك والأمن الوطنيين من ترويج أوراق نقدية مزورة من فئة 1000 و2000 دج في أسواق بيع المواشي عبر مختلف ولايات الوطن بعد أن وصلت تقارير إلى مصالحها تفيد

الصحة
ل مسؤولين

طريق الرامي إلى إصلاح
كن من تشخيص وإحصاء
ي كانت تحول دون ارتقاء
حية، مؤكدا على ضرورة
فيما يخص المراقبة
لاع كما يجب. ولم يفوت
ير إلى أن العراقيل الإدارية
أن تعجل في فتح مراكز
كل من ولايات: تيزي وزو،
ي، الأغواط بداية من 2016،
ركز "بيار وماري كيري"
يز الخدمة الأشهر القليلة
ي النتائج التي حققت في
أوضح الوزير أن عدد أسرّة
ت إلى 893 سرير بعد أن
رير في جانفي 2015، وفي
ن، فستفتح وحدات العلاج
لايات الوطن. وعن تدعيم
ه، أشار المسؤول إلى تكوين
لبي وشبه طبي في مختلف
انب تشكيل أكثر من 365
جانب إنجاز 114 عملية زرع
زرع القرنية، مركزا على
متمده الوزارة كاستراتيجية
حدات العلاج المنزلي.

أن شبكات ترويج العملة المزورة كثفت من نشاطها خلال الأسابيع الأخيرة التي تسبق عيد الأضحى المبارك، بتواطؤ من شبكات دولية قامت بإدخال مبالغ معتبرة من العملة من فئة 1000 وألفين دينار تمّ تزويرها في الصين والهند والنيجر.

وعلمت "الشروق" من مصادر مسؤولة من قيادة الدرك الوطني أن هذه الأخيرة وجهت تعليمات صارمة إلى القيادات الجهوية وقادة المجموعات الولائية لتكثيف تواجدها بالأسواق بغية قطع الطريق وإحباط عمليات الاحتيال التي تقوم بها شبكات ترويج الأوراق النقدية المزيفة، خاصة باقتراب مناسبة عيد الأضحى من خلال "تكثيف مراقبة الأشخاص والمركبات خاصة في الحواجز الأمنية، مع التفتيش الدقيق لأسواق الماشية.

هذه التعليمات جاءت بناء على تفكيك شبكات مختصة في تزوير الأوراق النقدية اعترفت بأنها قامت بعمليات ترويج الآلاف من الأوراق النقدية المزورة من فئة 1000 و2000 دج في أسواق التجزئة والجملة للمواشي.

وكانت مصالح الأمن قد تمكنت خلال أوت والأسبوع الأول من سبتمبر الجاري حسب الإحصائيات التي تحصلت "الشروق" عليها أمس، من تفكيك 60 شبكة منها 25 محلية و18 جهوية و17شبكة وطنية، وتم خلال هذه العمليات النوعية توقيف ما عدده 85 شخصا من مختلف الأعمار تورطوا في هذه الشبكات وتم إيداع 68 منهم الحبس، كما أسفرت التحقيقات عن تواطؤ شبكات دولية مختصة في تزوير الأوراق النقدية قامت بإدخال مبالغ معتبرة من العملة من فئة 1000 دينار من الصين والهند والنيجر يمتد نشاطها إلى عدة ولايات حدودية شرقية وغربية على غرار تلمسان والنعامة وتبسة وسوق أهراس.

كما توصلت التحقيقات إلى أن عناصر هذه الشبكات تمكنوا من إغراق السوق الوطنية بالعملات المزيفة عن طريق تهريبها عبر مسالك وعرة وغير محروسة، حيث استطاعت الجهات الأمنية المختصة استرجاع أكثر من 8000 ورقة نقدية من العملة الوطنية بقيمة تقارب المليار ونصف مليون، وذكرت مصادرنا أن شبكات تزوير العملات هذه تستهدف الأسواق الكبرى لبيع الماشية وتتحين فرصة عيد الأضحى، أين تقوم بترويج كميات معتبرة من الأوراق المزيفة من مختلف الفئات وعلى وجه الخصوص ورقة الألف دينار التي تستعمل بكثرة في عمليات بيع وشراء أعداد كبيرة من رؤوس الماشية.

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية

2015/09/13

العصابة احتالت على عدد من الحجاج والمغتربين العائدين إلى أوروبا

تفكيك ورشة سرية لتزوير العملة الصعبة مجهزة بعتاد متطور في تيسمسيلت

وضعت، أمس، مصالح الأمن المختصة في مكافحة الجرائم الاقتصادية، حدا لنشاط عصابة مختصة في تزوير العملة الصعبة بنواحي ولاية تيسمسيلت استغلالا لمعلومات تفيد بامتلاك أفرادها لعتاد متطور يستعمل في صنع الأوراق النقدية وتلوينها بواسطة سوائل كيماوية مختلفة، مما عجل بوضع خطة محكمة تم بفعلها مداهمة ورشة سرية ملك لزعيم العصابة المذكورة، حيث قادت عملية تفتيشها إلى ضبط آلات تستعمل في صناعة الأوراق النقدية وطلائها بما يلزم لتأخذ شكل العملة المزورة المطلوب عليها، حيث تم خلالها استرجاع جهاز لتقطيع وقياس الأوراق النقدية، فضلا عن جهاز آخر يعمل على تسطيح الأوراق المزورة مع مصادرة عبوة مسيلة للدموع وبخاخة وبطاقات ذاكرة بها آخر التقنيات الحديثة المعتد عليها في تزوير العملة، فضلا عن مبلغ مالي مزور بالعملة الصعبة يخص فئة 50 أورو تم استرجاع 30 قطعة منها سليمة وأخرى محروقة. وتكملة لهذه العملية تم القبض على صاحب الورشة وشريكه اللذين كانا وراء طرح عملات أجنبية مزورة بعدة ولايات من التراب الوطني مستغلين فترة تزايد الطلب على تصريف العملة الصعبة بالنسبة للحجاج والمغتربين العائدين إلى أوروبا لطرح شحنة معتبرة من العملات الأجنبية المزورة في السوق الموازية.

س. مجاهد

عامان حبسا نافذا لمدير وكالة «SAA» لسبدو لاختلاسه أموالا بتعويض حوادث مرور وهمية

فصل القطب الجزائي المتخصص لوهران، في قضية اختلاس أموال عمومية والتزوير واستعمال المزور والإهمال الواضح المؤدي إلى الاختلاس، وهي الوقائع المتابع فيها 13 شخصا ويتعلق الأمر مدير وكالة سبدو لشركة التأمينات الجزائرية، الموجود رهن الحبس، الذي صدر في حقه حكم بعامين حبسا نافذا وأحكام من ستة أشهر إلى عام حبسا نافذا لبقية المتهمين، وهم مدير وأربع موظفين منهم سيدة على مستوى وكالة سبدو للبنك الوطني الجزائري «BNA» إضافة إلى ستة زبائن لدى شركة التأمينات. ملخص الوقائع تفيد أن مصالح الضبطية القضائية فتحت تحقيقا أفضى إلى اكتشاف وجود ثغرة مالية، تمثل قيمة صكين بخمسين ألف دينار من الحساب البنكي لشركة التأمينات الجزائرية، حيث تبين أن هذه الأخيرة كان مديرها يقوم بإيداعات مالية نقدا وبواسطة صكوك والتي تخص تعويضات لحوادث مرور لزبائن شركة التأمينات الجزائرية، ظهر من خلال التحقيق أنها حوادث مرور وهمية بلغ عددها 11 حادثا، وارتفعت قيمة الثغرة إلى 35 مليونا، إذ كان مدير وكالة سبدو لشركة التأمينات الجزائرية يقوم بهذه الإيداعات شخصيا، مما جعله يتلقى تسهيلات على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري. يشار إلى أن القضية المودع بسببها مدير وكالة شركة التأمينات الجزائرية رهن الحبس المؤقت، فيما يمثل فيها البقية للمحاكمة وفق إجراءات الاستدعاء المباشر، سبق لمحكمة الجنح لسبدو الفصل فيها والقضاء بـ18 شهرا حبسا نافذا في حق المتهم الأول، حيث حضر فيها البقية كشهود، إلا أن مواصلة التحقيق كشفت عن ضلوع هؤلاء في عملية الاختلاس.

م. معمري

اليومي الشروق
إخبارية وطنية

2015/09/14

اختلاس مليار و400 مليون سنتيم و3000 أورو من البنك الوطني بمعسكر

اهتزت وكالة البنك الوطني الجزائري للمحمدية في ولاية معسكر أمس على وقع خبر عملية اختلاس على مستوى المؤسسة المالية لوكالة البنك الوطني الجزائري واستهدفت مبلغا ناهز نحو مليار و400 مليون سنتيم، بحسب مصدر بنكي مواز، ومبلغ مليار و300 مليون سنتيم استنادا إلى مصدر أمني. وفي كلا الروايتين تم تأكيد خبر اختفاء مبلغ 3000 أورو.

مبنى الوكالة، الذي تتخذه مؤسسة البنك الوطني الجزائري مقرا لها عن طريق الإيجار من طرف أحد الخواص، الكائن بشارع العربي بن مهيدي بجوار محلات الكهرومنزلية بالشارع المعروف تجاريا بطريق مرسيليا، شهد يوم أمس وطيلة ساعات الدوام حركة استثنائية بسبب الوجود المكثف لعناصر الشرطة القضائية التابعة لأمن الدائرة، تزامنا مع قدوم لجنة تحقيق خاصة أوفدتها المديرية العامة للبنك تم إيفادها من الجزائر العاصمة.

■ قادة مزيلة

النهار الجزائرية

2015/09/15

سيمثلون مجددا أمام مجلس قضاء العاصمة

إطارات بالصندوق الوطني للسكن اختلسوا أكثر من 3 ملايير سنتيم

ينتظر أن تطرح الغرفة الجزائية بمجلس قضاء العاصمة، على طاولتها قضية 3 إطارات بالصندوق الوطني للسكن والمدير العام للصندوق ومديرة المالية والمحاسبة والمكلفة بالدراسات، حيث سيواجهون مجددا جنحة التزوير واستعمال المزور في محررات إدارية ومصرفية واختلاس وتبديد أوراق مالية واستعمالها على نحو غير شرعي، وجنحة إساءة استغلال الوظيفة والإهمال الواضح المتسبب في اختلاس وضياع أموال عمومية.

سهام - ز

تبين أن المتهمين تلاعبوا في فوائد الأموال المودعة من طرف الصندوق لدى بنك الجزائر عن طريق فتح حساب مشبوه باستعمال ملف وهمي، بإمضاءات مزورة وإجراء 48 عملية سحب بدون رصيد لاختلاس مبلغ يقارب مليارين و700 مليون سنتيم.

وقائع القضية تفجرت بناءً على إرسالية تلقاها الصندوق الوطني للسكن من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، للاستفسار حول الحساب المشبوه الذي تم فتحه سنة 1995، والذي كانت تسحب منه الأموال بطرق ملتوية وغير

قانونية وبفتح تحقيق تبين أن المتهمة الرئيسية ويتعلق الأمر بمديرة المالية والمحاسبة بالصندوق بتوقيع 6 «شيكات» وكانت تأمر المتهمة الثانية بالتوجه إلى البنك من أجل مخالصة الصكوك لتقاسم الأرباح معها وكانت مهمة المحاسبة متمثلة في عدم تدوين المبالغ التي سحبت بدون تدوينها في قسم المحاسبة، وقامت المتهمة الثانية بخمس عمليات إيداع في البنك تخص أموال مساكن «عدل» التي كانت تحول إلى الصندوق، وذلك من شهر أوت إلى شهر أكتوبر 1995، إضافة إلى 48 عملية سحب أخرى، وبعد إرسالية البنك إلى الصندوق الوطني التي طلبت من الصندوق إيداع الأموال في الحساب أو توقيفه، وعلى إثرها تم توجيه الاتهام للإطارات.

توقيف رعيتين إفريقيين بحوزتهما رخصة سياقة مزورة ومعدات لتزوير الأوراق النقدية في العاصمة

سيمثل أمام الغرفة الجزائية بمجلس قضاء العاصمة، رعيتان من جنسية إفريقية من أجل مواجهة جنحة التزوير واستعمال المزور وحيازة مواد معدة لصناعة أو تقليد نقود والإقامة الغير الشرعية ومخالفة الطرد من التراب الوطني، على خلفية ضبطهم من طرف مصالح الدرك الوطني على مستوى الدار البيضاء بالعاصمة على متن سيارة من نوع «سيتروان» مستأجرة من وكالة لكراء السيارات، وبحوزة أحدهما رخصة سياقة مزورة، بالإضافة إلى ضبط بحوزتهم أثناء تفتيش السيارة إلى قصاصات ورقية ومعدات للتزوير. تتلخص وقائع قضية الحال بعدما أوقفت مصالح الدرك الوطني بالدار البيضاء بالعاصمة، بتاريخ 13 ماي 2015 إثر التفتيشات الروتينية، على المدعو «بوبكر» الذي كان يقود سيارة من نوع «سيتروان» مستأجرة من وكالة لكراء السيارات، الذي تبين أنه من جنسية مالية دخل التراب الجزائري بتاريخ 12 جويلية 2014، وبعد طلب وثائقه اتضح أنه يحوز على رخصة سياقة مزورة، التي صرح بشأنها خلال سماعه لدى مصالح الدرك الوطني أن شقيقه المقيم في باماكو هو من أرسلها له مع صديقه، الذي كان برفقته المدعو «جون.ب»، وبالتحقيق مع هذا الأخير، اتضح أنه من جنسية كاميرونية ودخل التراب الوطني عن طريق تمنراست سنة 2012، وبتفتيش مسكنه عثر بحوزته على محضر إثبات التبليغ للقرار بمغادرة التراب الوطني في الآجال القانونية سنة 2014 صادرة عن أمن معسكر. وبإخضاع السيارة التي كانا على متنها للتفتيش، عثر على متنها قصاصات ورقية بحجم الورقة النقدية لفئة ألف دينار، حيث وجدت رزمتين إحداهما ملونة والثانية بيضاء، والتي أنكرا المتهمان حيازتها لها، حيث أنكرا في محاضر التحقيق وخلال محاكمتهما بالمحكمة الابتدائية في الحراش، التهم المنسوبة إليهما.

سهام - ز

2015/09/16

العملية سجّلت في غضون 6 أشهر من الرقابة

31 مليار دينار معاملات غير مفوترة

سجلت مصالح الرقابة لوزارة التجارة معاملات تجارية غير مفوترة بقيمة 31.5 مليار دج خلال السداسي الأول، كشفت عنها وكالة الأنباء الجزائرية، حيث ارتفع هذا الرقم لأكثر من الضعف في غضون ثلاثة أشهر، أين انتقل من حوالي 15 مليار دج في الثلاثي الأول من السنة الجارية إلى 31.5 مليار دج خلال الأشهر الستة الأولى من السنة ذاتها.

بلال .ك

وكانت التعاملات التجارية غير المفوترة المكتشفة، قد بلغت 30.96 مليار دج خلال نفس الفترة من السنة الماضية، حيث تمثل مجموع المخالفات المسجلة، في الممارسات غير المفوترة 3٪ من مجموع أهم المخالفات في مجال الرقابة التجارية التي قدرت بـ 2.040 مخالفة.

من جهة أخرى، سمحت تدخلات مصالح أعوان الرقابة التي بلغت 784.812 تدخلا، بالكشف عن 114.114 مخالفة تمس بشرعية وشفافية المعاملات التجارية والقواعد المتعلقة بالمطابقة وأمن وصحة المنتوجات والخدمات.

كما سمحت عمليات المراقبة بتحرير 102.969 محضر قضائي ضد المخالفين، واقتراح الغلق لـ 7.613 محل تجاري وحجز سلع بقيمة 3.03 مليار دج

تصوير: بلال بوزمان

وأسفرت نشاطات المراقبة على الحدود، عن دراسة 55.001 ملف استيراد لسلع حجمها 16.791 مليون طن، أين تم في هذا الإطار، توقيف 381 حمولة قدرت كميتها بـ 23.545 طن، فيما بلغت قيمتها 4.8 مليون دج.

وحسب الحصيلة، فإن النتائج المحققة خلال السداسي الأول من 2015 في مجال المراقبة، أسفرت عن ارتفاع هام لمختلف مؤشرات الحصيلة مقارنة بالسنة الماضية، مع تراجع في النشاط على الحدود بفضل التدابير الخاصة التي تم إدراجها خلال هذه الفترة.

كما سيتم تعزيز عمليات المراقبة لتكفل أكثر فاعلية فيما يتعلق بعدم إشهار الأسعار وممارسة نشاطات تجارية قارة من دون محل وعدم الفوترة والنظافة، خاصة أن قلة تنوع المخالفات المسجلة من طرف أعوان الرقابة مقارنة بتلك التي تتضمنها القوانين المتعلقة بالنشاطات التجارية، تظهر حاجة ملحة للتكوين، مما يتوجب وضع برامج خاصة ترتكز على تقنيات التحريات والبحث وتصنيف المخالفات، لاسيما فيما يخص الممارسات التجارية والممارسات غير الشرعية للمنافسة، و في مجال الرقابة على مستوى الحدود أوصى التقرير بإصلاحات معمقة.

أزيد من 50 عاطلا عن العمل

النهار

2015/09/16

تلاعبوا بـ74 رصيدا.. وقاضي محكمة سيدي امحمد حكم بعدم الاختصاص

3 إطارات من «BNA» أمام جنايات العاصمة بتهمة اختلاس 15 مليار سنتيم من حسابات الزبائن

كشفت مصادر قضائية لـ«النهار» أنه بعد الحكم الذي أصدره قاضي محكمة سيدي امحمد، مؤخرا، بعدم الاختصاص النوعي في معالجة قضية البنك الوطني الجزائري وكالة «شيكيفارا» الذي تعرض إلى اختلاس حوالي 15 مليار سنتيم من أموال عملائه من طرف ثلاثة من إطاراته على رأسهم رئيس مصلحة الصندوق، فقد تم إرسال مستندات الملف على غرفة الاتهام بمجلس قضاء العاصمة لتكييف الملف مجددا على أساس جناية وإحالتها على جنايات العاصمة قريبا نظرا لخطورة الوقائع، التي ارتكزت على اعتراف رئيس المصلحة بتزويره 75 صكا عن طريق التلاعب في حسابات الزبائن وتحويلها من حساب إلى آخر وذلك لسد الثغرات المالية الناتجة.

سهيلة ز

حكم قاضي الدرجة الأولى بمحكمة سيدي امحمد بعدم الاختصاص النوعي للفصل في الملف، والذي جاء بعدما كان وكيل الجمهورية قد التمس في حقهم عقوبة 10 سنوات حبسا نافذا ومليون دينار غرامة مالية نافذة وبالرجوع إلى حيثيات الجريمة التي اشترك فيها 3 متهمين من رئيس مصلحة الصندوق والقابض وعون الشباك المتواجدين رهن الحبس المؤقت بجملة من التهم من جنحة التزوير واستعمال المزور في محررات مصرفية وإتلاف وثائق مصرفية واختلاس أموال عمومية استهدفت رصيد عملاء تجاريين طيلة فترة 2002 إلى 2013، وهذا من خلال عمليات إيداع تسجل في دفاتر ادخاراتهم بدون تسجيلها في النظام الآلي للبنك في حين عملية

السحب تتم حسبهم لتغطية الثغرة المالية بعد ملء الصك بالرقم المالي والإمضاء نيابة عن الزبون، إذ أن تحريك الشكوى ضد المتهمين جاء بعد البلاغ الذي قدمه مدير الوكالة إلى المديرية الجهوية بعد احتجاج الزبون «ب.أ» إثر اكتشافه فرقا في الفوائد المصرفية بين دفتر ادخاراته وما هو مسجل في النظام الآلي للبنك، لتباشر المفتشية تحقيقاتها وتكتشف إقدام المتهم «ا.ر» رئيس مصلحة الصندوق بقيامه بـ42 عملية وتورط المتهم «غ.أ» القابض بـ12 عملية في حين ثبت إجراء 19 عملية للمتهم «ق.ع» عون الشباك لتواجه رئيسة الجلسة كل متهم بالوقائع المنسوبة إليهم، حيث اعترف المتهم «ا.ر» رئيس المصلحة بكل تلقائية بتزويره 75 صكا بخط يده متنازلا بكل سهولة عن خبرة 30 سنة عمل بالبنك، مضيفا أنه قام بسد ثغرات مالية اكتشفها شهر جويلية 2007 ناتجة عن أفعال ارتكبها القابض المتهم الثاني «غ.أ»، ليتم توقيفه ومحاكمته جزائيا مع البنك الوطني الجزائري، نافيا في ذات السياق اختلاسه الأموال، في المقابل فند المتهم «غ.أ» جل التهم المنسوبة إليه وكل ما ادعاه رئيس المصلحة بخصوصه، معتبرا تصريحاته مراوغة للعدالة ليتمسك بشدة المتهم «ق.ع» عون الشباك بنفي علاقته بالتهمة، لينتظر محاكمة المتهمين مجددا أمام جنايات العاصمة في الدورة الجنائية المقبلة.

2015/09/21

محافظة حسابات كشفت الفضيحة في صفقة لتصدير 50 ألف طن من الملح إلى الخارج

المدير العام لـ«أوناسال» متّهم بالفساد في قضية صفقة مع شركة إسبانية

المتّهمون مهدّدون بعقوبات بين 5 و7 سنوات سجنا نافذا وغرامات بقيمة الأضرار

مثل، أمس، أمام هيئة محكمة الجنح بالزيادية في قسنطينة، 8 مسؤولين تابعين لشركة الملح «أوناسال» على رأسهم المدير العام المدعو «م.ن» والمسمى «ل.م» المدير التجاري و«م.ن» مدير تنفيذي والمدعو «ع.ف» مدير مركب لوطايا و«س.ح» رئيس دائرة النقل و«م.ب» سائق بالمؤسسة و«ش.ع» مدير الموارد البشرية و«ش.ب» محافظ حسابات الشركة.

إيناس. ب

المتهمون الثمانية توبعوا أمام المحكمة بتهم تتعلق بجنحة اختلاس أموال عمومية، وتبديد أموال عامة بالإضافة إلى استغلال أموال عمومية لأغراض شخصية ومخالفة القوانين في حركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى عدم إبلاغ عن جناية. حيثيات القضية كما جاء في الجلسة تعود إلى تاريخ 02 ماي 2012، إثر شكوى تقدمت بها المسماة «ز.م» محافظة حسابات سابقة، تفيد بتورط المدير الحالي الذي كان في الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011، يشغل منصب مديرا عاما بالنيابة، رفقة المتهمين المذكورين في قضايا فساد تمس بمصالح الشركة، وفعلا بعد مباشرة التحريات بأمر من وكيل الجمهورية بمحكمة قسنطينة، تم التوصل إلى صفقة بيع مشبوهة لـ50 ألف طن من الملح الصناعي بين «أوناسال» وشركة إسبانية، تم عقدها عن طريق شبكة الأنترنيت. وجاء في تصريحات المتهمين المسؤولين عن القضية، أن الشركة الأجنبية تراجعت في آخر لحظة عن شراء كمية الملح بعد امتناعها عن ضخ مستحقات الشركة في حسابها البنكي، مما أدى بالشركة إلى تجميد العقد وإلغاء تسليم الشحنة، هذا بعدما تم شراء كمية كبيرة من الأكياس من شركة هولندية من أجل تحميل شحنة الملح عبر السفن، ليتم فيما بعد إعادة بيعها بدون فواتير ولا عقود لشركات أخرى.

المتهم الأول وفي رده على سؤال رئيس الجلسة فيما يخص دعوى عدم استعماله لقانون الصفقات العمومية في معاملاته، أكد أن الشركة تستعمل العقود والمناقصات لضمان حقوق المؤسسة المادية، أمّا في حال ما إذا تحصلت الشركة على كل مستحقاتها فما دعوى قانون الصفقات، خاصة وأن القانون الجديد لا يفرض عليها التعامل به في كل الأحوال، مشيرا إلى أن الشركة كانت قد سوّقت فيما قبل منتوجها بقيمة 2 مليون أورو بدون إبرام عقد واحد، أما فيما يخص الإجراء الذي قام باتخاذه فيما يخص حل وحدة النقل التي كانت تحوي على 23 شاحنة و30سائقا، أكد أن الوحدة أصبحت عبئا على الشركة بعد الأعطاب التي طالت الشاحنات، مشيرا إلى أن هذا الإجراء كان في صالح المؤسسة، خاصة بعد تسريح أكثر من 17 سائقا. هذا التصريح أثار استغراب رئيس الجلسة الذي ركّز على مصاريف النقل التي أصبحت تدفعها الشركة مقابل نقل منتوجها من طرف الخواص، التي تجاوزت الـ8 ملايير سنتيم في السنة بالنسبة لمتعامل واحد فقط، وهو المبلغ الذي كان بإمكانه تغطية مصاريف الوحدة المنحلة وشراء عتاد جديد، مع ضمان مناصب شغل. وقد أكد دفاع المتهمين أن المؤسسة خلال الفترة المذكورة، كانت في مرحلة انتقالية كانت فيها المؤسسة مشتتة بين التشريعات القديمة والجديدة فيما يخص قانون الصفقات العمومية الذي تم تعديله من أجل تشجيع المؤسسات المنتجة والنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات، ممثل الحق العام التمس في حق المتهمين عقوبات تتراوح بين 5 و7 سنوات حبسا نافذا في حق المتهمين، وغرامات مالية تصل إلى مبالغ مالية تعويضية بقيمة الخسائر اللاحقة بالمؤسسة و300 ألف دج.

2015/09/21

بعد إبرام صفقات مشبوهة مع صاحب وكالة إشهارية لاختلاس 18 مليار سنتيم

محاسبان بالإذاعة الوطنية تحت الرقابة القضائية بتهمة الاختلاس

علمت «النهار» من مصادر موثوقة أنه تقدم، أمس، أمام قاضي التحقيق بمحكمة سيدي امحمد، محاسبان يعملان بمؤسسة الإذاعة الوطنية من أجل الإمضاء وتأكيد حضورهما للمرة العاشرة على التوالي بعد الأمر الصادر من طرف ذات الهيئة شهر جويلية المنصرم، بوضعهما تحت الرقابة القضائية للضمانة القانونية رفقة ثلاثة آخرين في قضية فساد تورط فيها مدير المالية والمحاسبة ومدير دائرة المحاسبة وصاحب وكالة إشهارية، المتواجدين رهن الحبس المؤقت نتيجة اختفاء حوالي 20 صكا من مصلحة المحاسبة، اكتشف العملية محاسبين اثنين لثغرة مالية قدرت مبدئيا بمبلغ يفوق 18 مليار سنتيم.

وحسب المعلومات التي تحصلت عليها «النهار» فإن تفجير القضية كان بفضل المحاسب وزميله اللذين سبق وأن راسلا الفرقة الاقتصادية والمالية لأمن ولاية الجزائر، شهر ديسمبر 2014، بعدما اكتشفا الثغرة المالية والفضيحة المالية التي هزت مبنى الإذاعة الوطنية والتي جاءت في إطار التلاعب الذي مس تعاملات المؤسسة المشبوهة مع إحدى الوكالات الإشهارية والتي كانت عن طريق مسح الفواتير من على نظام الإعلام الآلي الخاص بالمؤسسة، فيما ترجع الصكوك إلى نفس الزبون، وهو صاحب الوكالة الإشهارية، من أجل تقاضي الأموال نقدا تفاديا لانكشاف أمرهم وهذا طيلة مدة 3 سنوات انطلاقا من عام 2011، وهي الفترة التي شهدت تعاملات مكثفة غير قانونية مع صاحب الوكالة الإشهارية إلى غاية 2014، غير أن ملفات هذه الصفقات والتي كانت ستحول إلى أرشيف الإذاعة الوطنية من مكتب المحاسبين قد فضح الأمر بعد إطلاع هذين الأخيرين على فحواها التي أبرمت حسب محضر الضبطية القضائية بين مدير المالية والمحاسبة «ب.ع» ومدير دائرة المحاسبة «أ.ب» والزبون «ز.ر». وتجدر الإشارة حسب ذات المرجع الذي أورد المعلومة أنه بعد شهرين من تبليغ مصالح الفرقة الاقتصادية والمالية لأمن ولاية الجزائر عن مصير الأموال المختلسة من مؤسسة الإذاعة الوطنية، أقدم المحاسبان المتواجدان تحت الرقابة القضائية على تبليغ الإدارة العامة للمؤسسة بعد يأسهما من الحصول على أي رد أو إجراء، إلا أن هذه الأخيرة أوقفت مدير المالية والمحاسبة عن العمل، فيما استجوبت جميع الموظفين عن وقائع القضية، ومن ثم قامت بإحالة الملف على العدالة بعد أن تأسس المدير العام للإذاعة الوطنية طرفا مدنيا في القضية، غير أن مجريات التحقيق أخذت منحنى آخر بعد توجيه تهمة الإهمال المؤدي إلى ضياع المال العام وجنحة عدم التبليغ للمحاسبين، اللذين فجرا القضية مع وضعهما تحت الرقابة القضائية إلى جانب محافظ حسابات وشقيقة الزبون، فيما أمر قاضي التحقيق بإيداع 3 إطارات بمصلحة المحاسبة من مدير المالية والمحاسبة ومدير دائرة المحاسبة والزبون وهو صاحب الوكالة الإشهارية، الحبس المؤقت، مع سماع حوالي 10 شهود في الملف.

وأشار ذات المصدر إلى وجود ملفات فساد أخرى من العيار الثقيل والمتعلقة بإبرام صفقات مشبوهة ستكشف قريبا على مستوى الإذاعة الوطنية والتي ستكون الثغرة المالية فيها 10 أضعاف من القيمة المالية محل قضية الحال، وأمام هذه المعطيات، ينتظر كشف مستجدات في قضية كيفت على أساس اختلاس أموال عمومية وسوء استغلال الوظيفة والإهمال المؤدي إلى تبديد المال العام والتزوير وتهمة عدم التبليغ إلى غاية استكمال التحقيق، الذي مايزال متوقفا عند مرحلة السماع الأول أمام قاضي التحقيق.

سهيلة. ز

2015/09/22

كانت في سيارة على متنها امرأة وطفلين للتمويه

حجز أوراق نقدية مزورة بقيمة مليارين داخل مهدي طفلين في تلمسان

الأوراق المحجوزة من فئة ألفي دينار.. والشبكة يقودها رعية إفريقي

تمكنت، أمس، فصيلة الأبحاث التابعة للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بتلمسان، من إحباط محاولة لإغراق السوق الجزائرية بشحنة هائلة من العملة الجزائرية المزورة قدرت مصادرنا قيمتها الإجمالية في حدود مليارين سنتيم من فئة 2000 دج تم ضبطها مخبأة باحترافية داخل مهدين مخصصين لنقل الرضع، وهذا عقب الاشتباه في هوية سائق مركبة من نوع «بيجو 208» بعدما بدت عليه أعراض ارتباك لحظة توقيفه لأول وهلة بغرض التأكد من هويته وهوية امرأة كانت مصحوبة معه على أساس أنها زوجته، إلا أن التمعن في وثائق هويتيهما أكد أن الأخير لا تربطه أية صلة قرابة بالمرأة التي كانت ترافقه رفقة طفلين، وإنما مجرد ناقل لها من مدينة مغنية الحدودية إلى وهران.

س. مجاهد

وقد فتحت أعراض الارتباك التي بدت على المعني باب الشبهات حول نشاط مريب يزاوله من خلال التخفي وراء التنقل بصحبة عائلة وهمية، حيث امتدت إجراءات التفتيش إلى مهدين صغيرين يتم استغلالهما في تنويم الرضع، وداخلهما تم العثور على صندوق فولاذي مغلق بكيفية مشددة، وعند فتحه لغرض معرفة ما بداخله تفاجأ المحققون باحتوائه على مبلغ مالي معتبر قدر بمليارين سنتيم مشكلة كلها من فئة 2000 دج بدت وكأنها حديثة التصنيع والتسطيح، ما جلب الشكوك حول سلامتها أين تم إحالتها على مخبر مختص في تمييز العملة السليمة من المزورة فكانت النتيجة إيجابية وصادمة بعدما تبين أن المبلغ المشتبه فيه مزور بكامله، واعترف سائق المركبة بنقل المبلغ إلى ولاية وهران قصد تسليمه لرعية إفريقي يرجح أنه يقود شبكة دولية لتزوير العملة بين الحدود الغربية ووهران، أين كان يخطط لطرح الملايير منها للتداول باستغلال أسواق الماشية عشية عيد الأضحى قبل شل نشاطه في المهد ويجري التحقيق في صلة المرأة والطفلين المنقولين في السيارة بعناصر الشبكة المشار إليها، حيث لا يزال التحقيق متواصلا لكشف جميع عناصرها والورشة التي كانت تستغل في تزوير أموال طائلة وبأحدث التقنيات والتكنلوجيا الحديثة.

كان يبيع تذاكر قديمة للزبائن

توقيف قابض في «تليفيريك» بلوزداد بتهمة الاختلاس

تم، نهار أمس، بمحكمة سيدي امحمد، محاكمة قابض بالمصعد الهوائي «تليفيريك» التابعة لمؤسسة النقل الحضري بمنطقة بلوزداد، بعدما وجهت ضده تهمة خيانة الأمانة فيما يخص عملية بيع 13 تذكرة قديمة مستعملة للزبائن، قيمة التذكرة الواحدة 20 دينار، ليتم إحالته على العدالة لاستجوابه على أموال التذاكر الخاصة بالتنقل، اكتشاف أمر المتهم جاء بعد الشكوى التي سجلها أحد المسافرين أمام مصالح الأمن، هذه الأخيرة التي تحفظت عليه بإيداعه الحبس المؤقت إذ صرح المتهم خلال محاكمته أنه لم يتم التحقيق معه من طرف مراقبي النقل بالمؤسسة التي يعمل فيها ومراجعة الحصيلة اليومية للمدخول، نافيا قيامه بعملية بيع 13 تذكرة قديمة ومستعملة للزبائن والتي تحتوي على تواريخ منتهية الصلاحية، كما استنكر تصرف المشرفين على المراقبة والتفتيش بمؤسسة النقل الحضري التي لم تخضعه إلى التحريات الأولية على مستواها لكشف الحقيقة قبل إحالتها على العدالة طالبا تبرئة ساحته من الجريمة، غير أن وكيل الجمهورية التمس في حقه عقوبة 6 أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية بقيمة 50 ألف دينار، ليتم الفصل في الملف بإدانته بالحبس غير النافذ.

سهيلة. ز

2015/09/22

أوهماه بشراكة في مشاريع ضخمة بعد مساعدتهما في تحرير طرد بالسفارة

طالبان جامعيان ماليان يحاولان سلب ملتح مبلغ 1300 أورو ببئر مراد رايس

أودع وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر مراد رايس بالعاصمة، طالبين جامعيين من جنسية مالية رهن الحبس المؤقت بالمؤسسة العقابية في الحراش، عن تهمة محاولة النصب على خلفية الشكوى التي قيدها ضدهما ملتح في العقد الخامس من العمر بعدما حاولا تجريده من 1300 أورو بإيهامه على استعمالها لتحرير طرد به مبالغ معتبرة سيستغلانها في إنجاز مشاريع ضخمة بالجزائر. مجريات قضية الحال، حسب تصريحات الضحية، تعود إلى الوقت الذي صادف بأحد أحياء منطقة سعيد حمدين المتهمين اللذين استوقفاه من أجل الاستفسار عن عنوان أحد الأشخاص الذي شاءت الصدف أنه يقيم بالقرب منه، وعندما هب بمغادرة المكان أصرا على مرافقته إلى المسجد، أين أخبراه أنهما يملكان ثروة ويرغبان في استثمارها بالجزائر، غير أنها ظلت عالقة على مستوى السفارة المالية إلى حين تسديد مستحقات الطرد المقدرة بـ1300 أورو، حيث عرضا عليه شراكته بعد تسديد هذا المبلغ الأخير، وبعد يوم ضربا له موعدا أمام أحد المساجد بمنطقة شوفالي، إلا أنه في اللحظة الأخيرة غير مخططه وطلب منه القدوم بالقرب من الإقامة الجامعية بين عكنون مكان إقامته، الأمر الذي جعل بعض الشكوك تخيم بذهن الضحية بسبب مقر إقامته بالرغم من أنه مستثمر، ناهيك عن طلبه المبلغ سالف الذكر من أجل تحرير الطرد، الأمر الذي دفعه للتبليغ عنهما، ليتم توقيفهما بعد نصب كمين محكم، ليتم بذلك تحويلهما على النيابة من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضدهما. المتهمان وخلال محاكمتهما أنكرا كل ماورد على لسان الضحية من تصريحات، وبعد المداولات القانونية سلط قاضي الجنح في حقهما عقوبة عامين حبسا نافذا وغرامة بقيمة 200 ألف دج.

ياقوتة زيغود

الشبكة تضم 7 أشخاص كانوا ينشطون بين مغنية، الشلف وغليزان

تفكيك شبكة لتبييض أموال المخدرات في شراء سيارات فخمة بتلمسان

تمكنت، في الساعات الأخيرة، مصالح الدرك الوطني التابعة لإقليم دائرة مغنية غرب ولاية تلمسان، من تفكيك شبكة لتهريب المخدرات وتبييض الأموال متكونة من 7 أشخاص يتمحور نشاطهم بين مغنية الشلف وغليزان، حيث سمحت عملية توقيف أحد عناصر الشبكة الذي كان ينقل معه كمية تقدر بـ1 كغ كيف بتوقيف باقي شركائه مع مصادرة 4 سيارات فخمة وأموال باهظة من تبييض الأرباح المترتبة عن تهريب المخدرات والمتاجرة فيها بين الولايات المذكورة، وتم لاحقا تقديم عناصر الشبكة أمام المحكمة أين أودعوا الحبس المؤقت بتهمة المتاجرة في المخدرات وتبييض الأموال. للإشارة فقد جاءت هذه العملية على إثر توقيف فصيلة الأبحاث التابعة للدرك الوطني بتلمسان بالتنسيق مع درك عين الدفلى بارون مخدرات من منطقة أولاد ميمون شرق تلمسان متلبسا بتهريب 8 قناطير كيف نحو ولايات الوسط الجزائري، حيث داهم المحققون لاحقا مسكنه بتلمسان من دون العثور على كميات أخرى من المخدرات في الوقت الذي لا يزال البحث متواصلا عن باقي شركائه في العملية المذكورة.

س. مجاهد

النهار

2015/09/28

تم توقيفهم الأسبوع الماضي خلال محاولة تهريب مليار سنتيم

4 متهمين ضمن شبكة لتبييض الأموال رهن الحبس في تلمسان

أودع في وقت متأخر من نهار أمس، وكيل الجمهورية لدى محكمة أولاد الميمون شرق تلمسان، شبكة دولية تتكون من 4 عناصر منهم امرأة، اختصوا في تبييض الأموال وتهريبها من المملكة المغربية، رهن الحبس المؤقت وهذا على خلفية ضبط اثنين من عناصر الشبكة متلبسين بتهريب مبلغ مالي هام يقارب 1 مليار سنتيم نحو ولاية وهران عشية العيد في حاجز لمصالح الجمارك التابعة لاختصاص محكمة أولاد ميمون على مستوى الطريق السيار شرق غرب في جزئه الرابط بين أعمير وسيدي السنوسي، حيث جرى في بادئ الأمر الاشتباه في علاقة سائق السيارة بالمرأة التي كانت برفقته، وادعى في بادئ الأمر أنها زوجته قبل أن ينفي لاحقا تصريحاته ويغمى عليه دلالة على عدم وجود أي صلة نسب أو قرابة بالمرأة المصاحبة له رفقة طفلين، حيث فتح تضارب تصريحات المعني الباب واسعا حول وجود نشاط مريب وراء هذا السيناريو، مما استدعى تفتيش السيارة بدقة قبل اكتشاف مبلغ يقارب مليار سنتيم متكون من أوراق جديدة ومسطحة بكيفية ملتوية من فئة 2000 دج جرى الاشتباه فيها إن كانت مزورة وموجهة للترويج عشية عيد الأضحى، إلا أن إحالة المبلغ على فصيلة الأبحاث التابعة لمجموعة الدرك الوطني بتلمسان أكدت أنه سليم من التزوير، فيما بقي مصدره لغزا محيرا، وهي المعدات المتمثلة في جزء من الورق الإئتماني الأبيض المخصص لصناعة الأوراق النقدية فئة 1000 و2000 دج والذي تعرض للسطو في ميناء مرسيليا سنة 2006.

س. مجاهد محمد

Le Soir D'ALGERIE
www.lesoirdalgerie.com
Quotidien indépendant

28/09/2015

SPOLIATION DES PAYS PAUVRES ET ARGENT DES POTENTATS(*)
Une loi suisse pourrait favoriser la restitution des fonds illicites

La Chambre haute du Parlement suisse a donné, jeudi 24 septembre 2015, son feu vert à une loi qui facilitera le blocage et la restitution des fonds illicites appartenant à des dictateurs étrangers. Contrairement à leurs collègues de la Chambre basse, les sénateurs ont refusé d'édulcorer ces nouvelles normes qui ne résolvent pas tous les problèmes pour autant.

Mobutu, Duvalier, Marcos, Abacha ou plus récemment Ben Ali, Moubarak ou Gbagbo : autant de dictateurs étrangers qui ont volé leur peuple et caché une partie de leur fortune dans des coffres-forts helvétiques.

Les dégâts d'image ont chaque fois été considérables pour la Suisse et sa place financière. Sous pression internationale et désireux de prouver que la Confédération n'est plus un refuge accueillant pour l'argent de la corruption, le gouvernement suisse a renforcé ces dernières années son dispositif en matière de blocage et de restitution des fonds. Certains échecs retentissants ont également contribué à accélérer le processus législatif. Ce fut notamment le cas en 2009, lorsque la Suisse a été contrainte de restituer près de 8 millions de francs suisses aux héritiers de l'ex-dictateur zaïrois Mobutu Sese Seko, faute d'accord trouvé avec le gouvernement de la République démocratique du Congo (RDC).

Pour éviter qu'un tel scénario ne se reproduise, le Conseil fédéral a concocté l'année suivante, dans l'urgence, une loi visant à empêcher que l'ex-dictateur haïtien Jean-Claude Duvalier ne remette la main sur ses avoirs gelés en Suisse depuis 25 ans. «Ce projet met en cohérence les intérêts et les valeurs de la Suisse, a souligné le ministre suisse des Affaires étrangères devant les sénateurs. Il renforce la réputation de la place financière helvétique tout en évitant que les investissements réalisés dans l'aide au développement ne soient réduits à néant par une politique trop laxiste dans le domaine des avoirs illicites». «Qu'on le veuille ou non, la Suisse continue d'abriter des avoirs douteux de potentats. Cette loi permettra de rendre plus facilement l'argent qui leur appartient à des populations qui en ont besoin», a pour sa part relevé une sénatrice socialiste. Seuls les représentants de l'Union démocratique du centre (UDC/droite conservatrice) à la Chambre basse se sont opposés à l'adoption de la loi, estimant qu'il était superflu de légiférer et illusoire de croire que cela permettrait de restituer des fonds à des populations flouées. Tentative d'affaiblissement Les deux Chambres sont toutefois en désaccord sur deux dispositions centrales de la nouvelle loi. Sous la pression du

lobby des avocats, le Conseil national a décidé au mois de juin d'introduire un délai maximum — 15 ans depuis que les actes illicites ont été commis —pour la confiscation des avoirs. Selon le ministre suisse des Affaires étrangères, la possibilité d'invoquer la prescription pénale représente un grand pas en arrière et «n'aurait pas permis à la Suisse de gagner dans le cas Duvalier». Une mise en garde entendue par les sénateurs, qui ont refusé d'assouplir la loi dans ce sens. Le Conseil des Etats n'a pas non plus suivi le Conseil national dans sa volonté de restreindre le cercle des proches de potentats prévu par le droit international. Les députés souhaitaient que la loi ne s'applique qu'aux proches qui ont aidé ou ont été utilisés pour détourner les fonds. Une définition beaucoup trop restrictive qui poserait d'énormes problèmes d'application et qui «enlèverait des dents à la loi», selon le même ministre. Personnes politiquement exposées Un sénateur indépendant a quant à lui émis des doutes sur l'impact même du projet du Conseil fédéral. Si la nouvelle loi règle en détail le blocage et la restitution des avoirs illicites, elle ne résout pas pour autant «le problème principal » de l'acceptation de ces fonds ou de leur conservation dans les banques suisses, a-t-il dénoncé. «Pourquoi est-il si difficile de dire que nous ne voulons pas de l'argent des potentats dans nos banques ? Une place financière propre n'a pas besoin de cet argent douteux, si ce n'est pour que les banquiers puissent encaisser de généreux bonus. Un membre sérieux d'un gouvernement sérieux ne place pas sa fortune en Suisse», a-t-il souligné.

Le texte adopté jeudi 24 septembre 2015 ne règle en effet qu'une partie du problème, a concédé le ministre suisse des Affaires étrangères. «Les instruments permettant d'agir en amont existent et fonctionnent », a-t-il néanmoins relevé, en faisant notamment référence au devoir de diligence des banques lorsqu'elles font affaire avec des personnes politiquement exposées, PPE (**). «Peut-être que cela ne fonctionne pas encore assez bien, et c'est pour cela qu'il faut une législation sur la question des avoirs illicites, puisqu'il y en aura quand même toujours et qu'on ne pourra jamais les éviter totalement», a conclu le ministre des Affaires étrangères.

Synthèse presse internationale par Djilali Hadjadj

ENORME FUITE DE CAPITAUX

Selon les estimations de l'Organisation pour la coopération et le développement économiques (OCDE), environ 850 milliards de dollars seraient illicitement transférés chaque année des pays en voie de développement vers des paradis fiscaux. Cette somme dépasse de loin la contribution (environ 130 milliards de dollars par an) des gouvernements, des organisations internationales et des organisations non gouvernementales pour l'aide au développement.

Selon les estimations de la Banque mondiale, de 20 à 40 milliards de dollars seraient soustraits chaque année dans les pays en voie de développement suite à des appropriations, à la corruption et aux abus de pouvoirs des dirigeants ou fonctionnaires publics.

النهار

2015/09/29

شركة «بروبالد» البرتغالية للبناء أدرجت أجورا خيالية لعمالها لتهريب العملة إلى الخارج

50 مليون للسائق و 70 لـ«البلومبيي» شهريا في مشاريع «عدل»!

■ وثائق تكشف إلغاء وزارة السكن كل الصفقات التي منحت لهذه الشركة ■ الشركة البرتغالية استفادت من إنجاز 75 ألف وحدة سكنية في الجزائر ■ مصدر من شركة «إنجاب»: «هناك شركات برتغالية أخرى تعمل بشكل ممتاز»

تكشف وثائق تحوز (النهار) نسخة عليها، فضيحة شركة برتغالية متخصصة في المقاولات وإنجاز المساكن حاولت من خلال استفادتها من مشروع سكني يقدر بـ75 ألف وحدة في إطار البيع بالإيجار «عدل» تهريب العملة الصعبة عبر إدراج أجور شهرية خيالية.

بلال كباش

وحسب وثيقة الاقتراحات في أجور العمال الأجانب، فقد اقترحت هذه الشركة منح أجر شهري يقدر بـ668.610 مليون سنتيم للكهربائيين والرصاصين «البلومبيي»، وهو ما يقدر بـ6.555 أورو، في حين يمنح لسائق الرافعة نفس الأجر شهريا، ويتقاضى البنائون «الماصو» المختصين في الحديد والخشب أجرا يقدر بـ503.574 ألف دج، وهو ما يعادل 4.917 أورو بالعملة الصعبة، وتم إدراج أجر شهري يقدر بـ 828.728 ألف دج شهريا أو ما يعادل 8.164 أورو بالنسبة لمسؤول الورشة، و779.484 ألف دج بالنسبة للتوبوغراف، وهو ما يقدر بـ 7642 أورو ، وارتفعت الأجور بالنسبة للمسؤولين في الشركة بالجزائر لتصل إلى 1.710.438 ألف دج أو ما يعادل 18.769 أورو تمنح للمدير العام، و1.225.253 ألف دج «12.019أورو» لمدير اللوجيستيك، ونفس الأجر بالنسبة لمدير الأشغال، و788.052 مليون سنتيم «7.726 أورو» لرئيس مصلحة الموارد البشرية و944.520 ألف دج «9.260 أورو» لمدير الإدارة والمالية والمدير التجاري. وتضيف المصادر أن هذه الأجور تكون قد شكلّت شكوكا لدى شركة تسيير المساهمات «إنجاب» والتي بدورها رفضت هذه الاقتراحات المالية التي من شأنها إخراج العملة الصعبة بطرق غير قانونية وملتوية، مما أدى بها إلى إرسال تقرير مفصل إلى وزارة السكن والعمران، تشرح فيها الخروقات القانونية والمالية التي ارتكبتها وتريد المواصلة فيها شركة برويلد البرتغالية، والتي تضمنت المبالغة في أجور العمال الخيالية، بالإضافة إلى عدم ضخ الشركة البرتغالية أي موارد مالية في الجزائر كضمان وهو المعمول به مع جميع المؤسسات الوطنية والدولية، زد على ذلك النفقات التي تم إدراجها لتأجير السيارات والتعاقد مع شركات مناولة جزائرية، والتي بموجبها تم اقتراح فسخ العقد مع هذه الشركة وسحب المشروع نهائيا منها. وتبين هذه القضية الطريقة التي تنتهجها بعض الشركات الأجنبية في الجزائر والتي تدخل باسم الشراكة بين البلدان، لإخراج العملة الصعبة غير المسموح بها والتي تكون الأجور الشهرية أحد أهم هذه الوسائل لما يحمله من غموض في التقييم التقني والعددي، زد على ذلك استغلالها لحاجة الدولة في إنجاز مشاريع على غرار السكن الذي يعد -حسب التقارير- الأكثر اهتماما في الجزائر لعقد صفقات بجيوب فارغة والخروج بملايير الدولارات إلى بلادهم وهو ما كان معمولا به سابقا.

مصدر من شركة إنجاب: «هناك شركات برتغالية أخرى تعمل بشكل ممتاز»

ومن جهته كشف مصدر موثوق من شركة تسيير المساهمات «إنجاب» أن هذه الشركة تعد استثناء حاولت بطريقتها وفشلت بتفطن الجهات المسؤولة في الوزارة، إلا أن هناك شركات أخرى من ذات الجنسية تعمل في الجزائر بطريقة ممتازة وتواصل في إنجاز الحصص السكنية الممنوحة لها.

وزارة السكن: «نحن نشجع من يعمل فقط.. ولا تعليق على الشركة البرتغالية»

من جهتها، رفضت الجهات المسؤولة في وزارة السكن التعليق على الوثائق التي تحوز «النهار» على نسخة منها، معتبرة أن العملية تم الفصل فيها في وقت سابق، وأن الوزارة لن تسمح بأي تعاملات غير قانونية مع أي طرف سواء داخلي أو خارجي، مضيفة أن وزارة السكن تدعم كل من يثبت نجاعته في تحقيق فعلي لإنهاء أزمة السكن في الجزائر.

2015/09/29

قال إنه ضخّم فواتير لتحويل عتاد «خردة» بقيمة 5.7 مليون أورو.. بوشوارب:

«ربراب تحايل على الحكومة في قضية شراء مصنع براند الفرنسي»

■ ربراب لديه خلاف معي وليس مع الوزارة

وجّه وزير الصناعة والمناجم، عبد السلام بوشوارب، اتهامات خطيرة إلى أكبر رجل أعمال في الجزائر، اسعد ربراب، لا تخرج عن إطار التحايل على الحكومة بعدما قام إمبراطور «الزيت والسكر» بفوترة تجهيزات قديمة لمصنع «براند» على أنها جديدة. الوزير بوشوارب الذي تحدث عن الفضيحة بنبرة غضب واحمرار في الوجه، أمام ضيفه وزير الصناعة التونسي، أمس، على هامش التوقيع على اتفاقيات تعاون بإقامة الميثاق، قال إنه حان الوقت للكشف عن تجاوزات اسعد ربراب، خاصة ما تعلق منها بقضية شراء مصنع «براند» الفرنسي، والتي أكدت وجود تحايل كبير من طرفه على الحكومة واستهزاء للشعب الجزائري، وأشار إلى أن ربراب قد استجاب لمطالب الفرنسيين مالكي المصنع والقاضية بتجديد العتاد، لكنه في المقابل حاول تحويل العتاد القديم إلى الجزائر بمبالغ مضخمة قدرت بـ5.7 مليون أورو، وهذا في وقت تقدر فيه القيمة الأصلية لـ«الخردة» بـ2.5 مليون أورو، وأوضح أنه من المستحيلات السبع تمكين ربراب من تحويل أموال لمصنع هو مالكه حسب ما تمليه القوانين المعمول بها في الجزائر. إلى ذلك، نفى الوزير بوشوارب نفيا قاطعا وجود طلب رسمي من طرف صاحب مجمع «سفيتال» لمقابلته في الوزارة، وقال «لقد استقبلنا ممثله الشخصي يوم العاشر جوان الماضي في الوزارة وقدمنا له كل الشروحات اللازمة بخصوص القضية»، واستغرب اليوم أن يعاد طرح قضية تحدثنا عنها شهر جوان الماضي. وزير الصناعة والمناجم وفي معرض حديثه، أكد أن رجل الأعمال الجزائري اسعد ربراب لديه خلاف معه هو كشخص «أي الوزير» وليس مع وزارة الصناعة والمناجم، وقال إني وزير لدى الجمهورية الجزائرية وأطبق ما تمليه قوانين الدولة.

ربراب لـ«النهار»: «بوشوارب كذاب ولا يقول الحقيقة»

اتصلت «النهار» أمس، برجل الأعمال اسعد ربراب، صاحب مجمع «سفيتال» لمعرفة ردة فعله حيال التصريحات النارية التي أطلقها وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب، ليرد مباشرة «أنا في المطار بصدد القيام برحلة إلى الخارج»، وبعد إلحاح منا رد يؤكد «لقد اطلعت على تصريحات الوزير بوشوارب وكل ما أستطيع قوله هو أن هذا الوزير لا يقول الحقيقية وكل ما صرح به كذب في كذب»، قبل أن يثور ويرد بصوت عال «بوشوارب كذاب». ح. **محمودي**

2015/09/29

المتهمون في قضية تزوير الدينار بالمغرب يعترفون

"نقلنا أموالا مزورة عدة مرات إلى الجزائر"

تلمسان: ن. بلهواري

وجهت للمتهمين في القضية التي حققت فيها فرقة البحث والتحري للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني في تلمسان، وهم سيّدة تقيم بمدينة أرزيو في وهران والسائق المقيم بمدينة عين الدفلى، إضافة إلى رعية إفريقي من جنسية كاميرونية تم إيقافه بفندق بمدينة مغنية الحدودية، تهم تكوين مجموعة أشرار لتهريب وتبييض العملة ومخالفة قانون النقد والصرف.

وأصدرت النيابة أمرا بتوقيف رعية أخرى من جنسية كاميرونية ورد اسمه في التحقيق، وهو معروف لدى مصالح الأمن الدولية بنشاط تهريب البشر وتبييض الأموال، ويعد من أثرياء المدينة التي يقيم فيها بالكاميرون، حسبما توصّل إليه المحققون.

ومثلما سبق أن أشارت إليه "الخبر" سابقا، لا يستبعد أن يكون مصدر الأوراق النقدية المزورة ورشة سرية على الأراضي المغربية، بحكم الطريقة الاحترافية في تصفيفها وترتيبها وبحكم ثبوت اتصالات هاتفية لأحد المتهمين مع جهات مغربية وافريقية من دول الساحل، وهو ما تحقق بشأنه مخابر بنك الجزائر المختصة.

كما تجدر الإشارة، حسب مصادر "الخبر"، إلى أن المتهمين اعترفوا بأنهم قاموا بنقل مبالغ مالية كبيرة أربع مرات أو أكثر من الحدود الغربية نحو المدن الداخلية للجزائر، وقال أحد المطلعين على القضية لـ"الخبر" إنّه إذا ثبت أن الأوراق المالية المحجوزة والمقدّرة بملياري سنتيم غير مزوّرة فمعناه أنها طبعت وفقا لسندات مالية مسروقة من الخزينة المركزية.